

رفع أسعار الفائدة يتصدر المشهد

أبرز النقاط:

- الاحتياطي الفيدرالي يرفع أسعار الفائدة بنسبة 0.75% للمرة الرابعة على التوالي
- نمو نشاط التصنيع والخدمات في الولايات المتحدة خلال شهر أكتوبر ببطء وتيرة له منذ عامين ونصف
- معدل نمو الوظائف في الولايات المتحدة يرتفع بوتيرة سريعة تخطت التوقعات في أكتوبر
- بنك إنجلترا يرفع سعر الفائدة يوم الخميس بأكبر قدر منذ عام 1989، إلا أنه احتفظ بنبرة تيسيرية
- بيانات التضخم الأوروبية فجأت الأسواق بتسجيلها نمواً قياسياً بنسبة 10.7%
- الاحتياطي الأسترالي يرفع سعر الفائدة القياسي من 2.60% إلى 2.85%

الولايات المتحدة الأمريكية

رفع أسعار الفائدة ما زال يلقى زخماً

رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء الماضي سعر الفائدة للمرة الرابعة على التوالي بنسبة 0.75% وذلك في ظل مساعيه لكبح التضخم، ليرتفع بذلك معدل الفائدة القياسي من 3.00-3.25% إلى 3.75-4.00%. وفي بيان مصاحب لتلك الخطوة، أشارت لجنة وضع السياسة النقدية إلى استعدادها لتخفيف حدة التسريع. ومن الآن فصاعداً، ستأخذ اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في الاعتبار مدى ارتفاع الفائدة بالفعل هذا العام بالإضافة إلى الوقت الذي يستغرقه تحول تلك الزيادات إلى الاقتصاد الحقيقي. ويشير ذلك إلى تباطؤ وتيرة رفع أسعار الفائدة في المستقبل.

وفي سياق الخطاب الذي القاه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بعد الإعلان عن رفع سعر الفائدة، حذر جيروم باول من أن أسعار الفائدة الأمريكية ستصل إلى مستوى أعلى مما كان متوقعاً في السابق، وذلك على الرغم من تأكيد إمكانية أن يبطئ الفيدرالي وتيرة حملة تشديد السياسة النقدية. كما حذر باول أيضاً من أن الاحتياطي الفيدرالي "ما يزال عليه مواصلة السير"، في إطار مساعيه لكبح الأسعار المرتفعة، مشيراً إلى سلسلة من التقارير الاقتصادية التي تؤكد استمرار حدة التضخم. وأضاف باول: "تشير البيانات الواردة منذ اجتماعنا الأخير إلى أن المستوى النهائي لأسعار الفائدة سيكون أعلى مما كان متوقعاً في السابق"، وأوضح أن الفيدرالي قد يدرس إبطاء وتيرة رفع الفائدة وإمكانية التوجه إلى رفع سعر الفائدة بوتيرة أقل حدة في الاجتماع المقبل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر المقبل. "هذا الوقت قادم، وقد يأتي بمجرد الاجتماع التالي، أو الاجتماع الذي يليه". وأضاف باول أن الفيدرالي لم يكن بحاجة ليشهد انخفاض معدلات التضخم على مدار عدة أشهر قبل تغيير سياساته إلى زيادات أقل. وقال: "نحن بحاجة إلى رؤية التضخم ينخفض بشكل حاسم، ويعتبر صدور سلسلة من القراءات الشهرية المنخفضة أفضل دليل على ذلك". "لكنني لم أفكر أبداً في ذلك باعتباره الاختبار المناسب لإبطاء وتيرة الزيادات". ووصل الأمر إلى قيام باول بالاعتراف بأن الطريق للتوصل إلى هبوط سلس، يتمكن خلاله الاحتياطي الفيدرالي من خفض معدل التضخم دون الوقوع في ركود مؤلم، أصبح أكثر ضيقاً.

وطرح الفيدرالي للمرة الأولى فكرة التباطؤ "في مرحلة ما" في يوليو الماضي، وتدعم التوقعات المنشورة في اجتماع سبتمبر الماضي تطبيق تلك الخطوة في ديسمبر. وفي اجتماع سبتمبر، توقع معظم المسؤولين أن يصل معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 4.4% بنهاية العام، مما يشير إلى رفعها بمقدار نصف نقطة مئوية الشهر المقبل. ويشعر الاقتصاديون بالقلق من أنه من خلال إطالة أمد برنامج التشديد النقدي "الحاد"، يخاطر الفيدرالي بإحداث انكماش اقتصادي أعمق مما يتطلب الأمر، فضلاً عن عدم استقرار الأسواق المالية.

وواجهت الأسواق صعوبة في تفسير موقف البنك المركزي، حيث قفزت الأسهم بعد صدور البيان، ثم تراجع بحدّة بعد أن حذر باول في مؤتمره الصحفي من أن أسعار الفائدة ستترفع عند مستوى "نهائي" أعلى. وأنهى مؤشر ستاندرد أند بورز 500 تداولات الأسبوع متراجعاً بنسبة 2.5% بينما خسر مؤشر ناسداك لشركات التكنولوجيا نسبة 3.4% من قيمته. وعلى صعيد العملات الأجنبية، فقد الدولار الأمريكي زخمه في البداية بعد صدور بيان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، إلا أنه سرعان ما حقق مكاسب بعد البيان الصحفي الذي ألقاه باول.

تباطؤ ملحوظ

نما نشاط التصنيع في الولايات المتحدة ببطء وتيرة منذ نحو عامين ونصف العام في أكتوبر وذلك في ظل رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بوتيرة قوية في إطار مساعيه لكبح التضخم. وأشار معهد إدارة التوريدات إلى تراجع مؤشر مديري المشتريات إلى 50.2 الشهر الماضي مقابل تسجيله 50.9 في سبتمبر، وكلاهما يعتبر من أدنى القراءات التي سجلها المؤشر منذ مايو 2020. وفي الوقت الذي انخفض فيه نشاط التصنيع بصفة عامة، ارتفع المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة التطلعية إلى 49.2 الشهر الماضي مقابل 47.1 في سبتمبر، مما يشير إلى بعض المرونة بين المستهلكين الأمريكيين. كما نما قطاع الخدمات الأمريكي ببطء وتيرة يشهدها منذ نحو عامين ونصف العام في أكتوبر، إلا أن الشركات استمرت تواجه ارتفاع أسعار المدخلات، مما يؤكد تسرب التضخم من السلع إلى الخدمات. وقال معهد إدارة التوريدات إن مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي انخفض إلى 54.4 الشهر الماضي، فيما يعتبر أدنى قراءة يسجلها منذ مايو 2020، مقابل 56.7 في سبتمبر.

البيانات تتخطى التوقعات

كشفت البيانات الصادرة يوم الجمعة عن نمو الوظائف في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في أكتوبر، متحدياً التوقعات التي أشارت إلى تباطؤ أكبر، حيث أظهر سوق العمل الضيق تاريخياً مرة أخرى مرونته في مواجهة الجهود القوية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي لكبح جماح الطلب.

حيث أضاف الاقتصاد 261 ألف وظيفة الشهر الماضي، متخطياً بذلك توقعات بإضافة 200 ألف وظيفة، وأن كان أقل من البيانات المعدلة بالزيادة بوصول الوظائف إلى 315 ألف في سبتمبر و292 ألف في أغسطس. وفي يوليو، ارتفعت الوظائف بأكثر من نصف مليون. وعلى الرغم من تلك المكاسب، ارتفع معدل البطالة من 3.5% إلى 3.7%، أي أعلى بقليل من أدنى مستويات ما قبل الجائحة. كما ارتفعت الأجور بنسبة 4.7% على أساس سنوي في أكتوبر بعد ارتفاعها بنسبة 5.0% في سبتمبر بعد خروج الزيادات الكبيرة التي تم تسجيلها العام الماضي من الحسابات. كما هدأت بعض المعايير الأخرى المرتبطة بالأجور، الأمر الذي يبشر بالتفاؤل حيال التضخم.

هذا ولم تتحسن نسبة الأمريكيين الذين يعملون أو يبحثون عن وظيفة، والمعروفة باسم معدل المشاركة في القوى العاملة، مرة أخرى في أكتوبر، واستقرت عند مستوى 62.2%. وارتفع متوسط الأجر في الساعة بنسبة 0.4%، أي أعلى بقليل من النمو المسجل في شهر سبتمبر، ولكنه أدى إلى تباطؤ وتيرة النمو السنوية إلى 4.7%.

أوروبا والمملكة المتحدة

بنك إنجلترا يرفع الفائدة، لكن يحتفظ بنبرة تيسيره

رفع بنك إنجلترا يوم الخميس، أسعار الفائدة بأكبر قدر منذ 1989 لكنه حذر مع ذلك من أن بريطانيا تواجه ركوداً طويلاً وأبلغ المستثمرين بأن تكاليف الاقتراض من المرجح أن ترتفع بوتيرة أقل مما يتوقعون. ويرفع بنك إنجلترا سعر الفائدة بنسبة 0.75% لتصل إلى 3% تصل بذلك أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2008. إلا أن البنك المركزي أصدر توجيهات قوية بشكل غير اعتيادي مفادها أن الوضع لن يتطلب رفع أسعار الفائدة لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2% فيما يعزى جزئياً إلى توقعه فترة طويلة من الركود في المستقبل. وقال أندرو بيلي محافظ بنك إنجلترا: "لا يمكننا تقديم أي وعود بشأن أسعار الفائدة المستقبلية". "ولكن استناداً إلى ما وصلنا إليه اليوم، نعتقد أن الأسعار يجب أن ترتفع بأقل من الأسعار الحالية في الأسواق المالية. وهذا أمر مهم لأنه، على سبيل المثال، يعني أن معدلات الرهون العقارية الجديدة محددة الأجل لا ينبغي أن ترتفع كما شهدنا مؤخراً".

وصوت سبعة من أعضاء لجنة السياسة النقدية التسعة لصالح رفع سعر الفائدة، مؤكدين أن "زيادة أكبر" هذا الشهر "ستساعد في إعادة التضخم إلى مستواه المستهدف البالغ 2% بشكل مستدام على المدى المتوسط، كما ستساهم في الحد من مخاطر رفع أسعار الفائدة بوتيرة أكثر تشدداً وأعلى تكلفة في وقت لاحق". إلا أن التوجيهات والتوقعات الاقتصادية التي نشرها بنك إنجلترا تشير إلى أنه يتخذ موقفاً أكثر تيسيراً بشأن أسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتوقع بنك إنجلترا أنه إذا رفع أسعار الفائدة إلى 5.25%، فإن بريطانيا ستدخل في أطول ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية - ثمانين قترات ربع سنوية من الانكماش - وسيتراجع التضخم إلى الصفر خلال ثلاث سنوات.

إلا أنه وفي إشارة قوية إلى أنه يعتقد أنه ربما يكون قد قام بالفعل بالجزء الأكبر من العمل اللازم لكبح التضخم، سلط البنك المركزي الضوء على سيناريو بديل قد لا ترتفع فيه أسعار الفائدة أكثر من مستوياتها الحالية البالغة 3%. ويتضمن هذا السيناريو توقعات تشير إلى وصول معدل التضخم إلى ذروته عند مستوى 10.9% في الربع الرابع من عام 2022 قبل أن ينخفض إلى 5.6% بنهاية عام 2023، وإلى نسبة 2.2% بنهاية عام 2024 وأقل من مستواه المستهدف البالغ 2% في عام 2025. وحتى لو ظلت أسعار الفائدة عند مستوى 3%، ما يزال بنك إنجلترا يتوقع ركوداً لمدة خمسة أرباع، بناءً على ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الرهن العقاري.

المركزي الأوروبي يتخذ موقفاً مخالفاً ويتبنى سياسات نقدية أكثر تشدداً

على النقيض من ذلك، وجهت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، ملاحظات متشددة بشأن سياسة منطقة اليورو، وقالت يوم الخميس إن "الركود المعتدل" في المنطقة لن يكون كافياً في حد ذاته "لكبح جماح التضخم". وأشارت لاغارد إلى أن الركود في منطقة اليورو لن يكون كافياً لمنع البنك المركزي الأوروبي من رفع أسعار الفائدة بوتيرة أعلى، مما يؤكد عزم صانعي السياسات على كبح التضخم على الرغم من مخاطر النمو. هذا ولم يكن الركود هو السيناريو الأساسي لكتلة العملة الموحدة، ولكن إذا حدث ذلك فلن يسمح البنك المركزي الأوروبي "بحدوث ذلك" لخفض معدل التضخم إلى مستوى 2% المستهدف.

وجاءت التعليقات المتشددة لرئيس البنك المركزي الأوروبي بعد صدور التصريحات التي أعقبت التصويت على سياسة البنك المركزي الأسبوع الماضي، والتي فسرها المستثمرون في بداية الأمر على أنها إشارة إلى أن صانعي السياسة قد يتوقعون قريباً عن رفع أسعار الفائدة بسبب مخاوف الركود المتزايدة.

ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية

فاجأت بيانات التضخم الرئيسية الأوروبية الأخيرة الأسواق. إذ وصلت قراءة التضخم إلى 10.7% على أساس سنوي في أكتوبر، مرتفعة من 9.9% في سبتمبر بينما أشارت توقعات الإجماع إلى 10.3%. كما كان معدل التضخم الأساسي أعلى مما كان متوقعاً، إذ ارتفع من 4.8% إلى 5.0% بينما توقع الاقتصاديون أن تصل قراءته إلى 4.8%، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الارتفاع الكبير لتضخم أسعار المواد الغذائية بنسبة 15.4%.

من جهة أخرى، أكدت بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي أصدرها المكتب الأوروبي للإحصاءات (اليوروستات) يوم الاثنين تباطؤ نمو منطقة اليورو في الربع الثالث من العام، بتسجيل نمواً بنسبة 0.2% عن الربع السابق. ويتسق هذا الرقم مع التوقعات، لكنه يعتبر أكثر تباطؤاً مقارنة بمستويات النمو بنسبة 0.8% المسجلة في الربع السابق. وتسارعت وتيرة النمو هامشياً في ألمانيا، في حين كانت وتيرة التباطؤ في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا أكثر حدة.

الاحتياطي الأسترالي يرفع سعر الفائدة

قام بنك الاحتياطي الأسترالي برفع سعر الفائدة القياسي من 2.60% إلى 2.85% يوم الثلاثاء، للمرة السابعة هذا العام. وقام البنك المركزي برفع توقعات التضخم قائلاً إنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التشديد في المستقبل. وقال فيليب لوي محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي في بيان له "يتوقع المجلس زيادة أسعار الفائدة بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة. كما نراقب عن كثب الاقتصاد العالمي والإنفاق الاستهلاكي وتحديد الأجور والأسعار". ووصل معدل الفائدة على النقد للاحتياطي الأسترالي حالياً أعلى مستوياته منذ 9 سنوات.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30980.

أسعار العملات 6 - نوفمبر - 2022

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	0.9946	0.9728	0.9975	0.9960	0.9810	1.0230	1.0040
GBP	1.1605	1.1145	1.1613	1.1375	1.1215	1.1635	1.1418
JPY	147.76	145.66	148.84	146.59	143.57	148.40	144.82
CHF	0.9960	0.9908	1.0147	0.9938	0.9665	1.0050	0.9832

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com